

ورقة عمل حول

قرار مجلس الوزراء رقم (٧) لعام ٢٠٢١م
بشأن تحريك سعر صرف الدولار الامريكي

وزارة الصناعة و التجارة

اليمن- عدن
سبتمبر ٢٠٢١

ديباجة القرار الوزاري

قرار مجلس الوزراء رقم (٧) لعام ٢٠٢١م بشأن تحريك سعر صرف الدولار
الجمركي

اطلع مجلس الوزراء على المذكرة المقدمة من وزير المالية بشأن مقترح رفع سعر الصرف
الجمركي من (٢٥٠.٥٠) ريال للدولار الواحد إلى (٥٠٠) ريال للدولار الواحد وأقر الآتي:

يبدأ تنفيذ القرار من تاريخ ٢١/٢/٠٩م وينتهي بتنفيذ أحكامه.

- الموافقة على تحريك سعر صرف الدولار الجمركي بحسب المقترح المقدم من وزارة المالية وتعفى المواد الأساسية (القمح- الأرز- الأدوية - القائمة الوطنية) من الرسوم الجمركية استنادًا لقانون التعرفة الجمركية.
- على وزير المالية اتخاذ الإجراءات التنفيذية لما ورد في البند (١) أعلاه وموافاة رئيس مجلس الوزراء بتقارير دورية عن مستوى التنفيذ.
- ينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة.

المحور الاول- وجهة النظر الحكومية

القرار الحكومي

الاهداف المعلنة

تصحيح وضع
مالي

لن يوتر على
السلع الغذائية
الاساسية
"لأنها معفاة"

زيادة إيرادات
العامة.

القرار يستهدف
بالمقام الاول
السلع الكمالية

قراءة اقتصادية للوزارة

لن يؤثر على
السلع الغذائية

زيادة إيرادات
العامة

✓ ليس لزيادة الإيرادات و انما
استرجاع ايراد.
✓ تصحيح وضع غير عادل لنشاط
الجمارك.
✓ في حال تأخر القرار يعتبر
خسارة مستمرة للإيراد.
✓ يمكن الدولة من تغطية
الانفاق.

القرار يستهدف
السلع الكمالية

✓ سيكون دور الوزارة
مراقبة الاسواق.
✓ دراسة الاثر في المواد
المشتركة مع السلع
الاساسية.
✓ ضمن تكليف المجلس
الاقتصادي الاعلى
للوزارة قائمة بالسلع
الكمالية لحظر
استيرادها

✓ من حيث التكلفة المباشرة
✓ الارتباط بالسلع الاخرى
زيادة ضئيلة

تصحيح وضع
مالي

✓ ضمن سياسيات
الدولة التصحيحية
للنظام المالي



القرار الحكومي

بواعث القرار

سياسات اصلاحية
واجبة

يأتي ضمن
سياسات الدولة
لترتيب المؤسسات
الإيرادية

اصبحت الدولة
عاجزة عن سداد
الالتزامات

يعاني النظام
المالي للدولة
تشوه بسبب
الانقلاب

قراءة اقتصادية للوزارة

سياسات اصلاحية
واجبة

اصبحت الدولة
عاجزة عن سداد
الالتزامات

✓ كم هو الحال في مرتبات الموظفين.
✓ تغطية تكاليف المياه والكهرباء.
✓ المشاريع الاستثمارية (المهمة للقطاع الخاص).
✓ صيانة البنية التحتية (مهم للقطاع الخاص).

يعاني النظام
المالي للدولة
تشوه بسبب
الانقلاب

✓ ضمن برنامج الحكومة
الاصلاح
✓ يتطلب الاصلاح بعض
التدخلات الحادة للتصحيح.

✓ لذا يجب مراجعة
السياسة المالية و
الانفاق.
✓ التدخل لتصحيح
السياسة الضريبية
والجمركية.

يأتي ضمن
سياسات الدولة
لترتيب المؤسسات
الإيرادية

✓ يبقى السعر الجمركي
مورد هام للدولة لذا
يجب فيه الاصلاح



المحور الثاني: - رد على مخاوف قرارات الحكومة

➤ الغرفة التجارية

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

تطبيق القرار يؤدي بشكل مباشر الى مجاعة بين المواطنين

القرار سيضر بشدة بحركة التجارة

سيؤدي الى اختلالات في سلاسل توفر المواد الغذائية

سيرفع اسعار السلع الى الضعف، و بالتالي تحميل المواطن

إخلال بمبدأ مشاركة الغرفة التجارية للحكومة كشريك في التنمية

يقلل من جودة السلع (توزيع التكاليف)

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

العزوف عن ميناء عدن و الانصراف الى موانئ أخرى

توسع عمليات التهريب و حرمان الدولة من موارد

سيوثر على استقرار المجتمع

زيادة دائرة الفقر

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

تطبيق القرار يؤدي بشكل مباشر الى مجاعة بين المواطنين

- لا علاقة بين المجاعة و تطبيق القرار.
- السلع الاساسية معفية من الجمارك.
- الزيادة لن تتجاوز ٧٪ على أعلى تقدير.
- القرار في صالح تحسين موارد الدولة و بالتالي تحسين الخدمات.

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

القرار سيضر بشدة بحركة التجارة

- لن يحدث ضرر لان الزيادة بسيطة و الاسعار تحركت قبل القرار و تتأثر.
- على العكس سيزيد من حجم التجارة بعد زيادة الانفاق الحكومي.
- ما يؤثر على التجارة هو عجز نقدية الدولة.
- ان كان للقرار تباعات سيكون على السلع الكمالية.

ردود الغرفة التجارية - تحريك التعرفة الجمركية

تقليص الطلب على السلع

- يعاني السوق من الكساد الجامح و التضخم فالقرار جاء لتسوية الوضع.
- الطلب على السلع الاساسية لا يتأثر بشكل كبير.
- يعتمد تقليص الطلب على عوامل تسويقه مرتبطة بالتاجر.
- من ضمن الادوات الاقتصادية هو التحكم بالطلب و التوازن مع العرض.

ردود الغرفة التجارية - تحريك التعرفة الجمركية

سيرفع اسعار السلع الى الضعف، و بالتالي تحميل المواطن

- غير صحيح لان الزيادة لا تشمل السلع الاساسية.
- الزيادة المتوقعة اقل من ٧٪ لأكبر شريحة.
- سيكون من الاجحاف تحميل المواطن كل العبء.
- نتوقع انخفاض اسعار بعض السلع لتعزيز التنافسية.

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

إخلال بمبدأ مشاركة الغرفة التجارية للحكومة كشريك في التنمية

- القرار كان إداري بحت و يخص الجمارك.
- مازال القطاع الخاص شريك في القرارات الاستراتيجية.
- المنطق ان يتحرك السعر الجمركي مع تغير سعر الدولار.
- توجد غرفة مشاورات بين وزارة الصناعة و التجارة و الغرفة التجارية.

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

يقلل من جودة السلع (توزيع التكاليف)

- السوق مفتوح و الجودة متطلب مهم للبقاء.
- وجود اكثر من منافس محلي و خارجي يقلل من امكانية تخفيض الجودة.
- وعي المستهلك سيحكم على جودة و رده المنتج.
- نتوقع تكيف المنتج مع السعر و الجودة.

ردود الغرفة التجارية - تحريك التعرفة الجمركية

العزوف عن ميناء عدن و الانصراف الى موانئ أخرى

- يعتبر ميناء عدن خيار حقيقي و آمن.
- سوق العاصمة المؤقتة عدن مهم لتوزيع و تسويق السلع.
- البنية التحتية للعاصمة المؤقتة جيدة و متقدمة على الموانئ الاخرى.
- البيئة المحيطة بالميناء و توسط العاصمة لطرق التجارة يمنحها ميزة متقدمة.

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

توسع عمليات التهريب و حرمان الدولة من موارد

- ضمن البرنامج الحكومة خطط تنفيذية لمكافحة التهريب.
- تعمل وزارة الصناعة و التجارة على صيغة استراتيجية مكافحة التهريب.
- يتم دراسة قوانين رادعة لمكافحة التهريب.
- سيتم تفعيل برنامج الوعي لمكافحة التهريب و أثره على الاقتصاد الوطني.

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

سيوثر على استقرار المجتمع

- لا علاقة للاستقرار بالزيادة فقط للتهويل.
- للدولة مسؤوليات اولها مجابهة الانقلاب.
- يأتي الاستقرار من خلال بناء الدولة و رفد مستحقاتها.
- المخزون الاستراتيجي مرتبط باستقرار المجتمع و ضمان الامدادات.

ردود الغرفة التجارية – تحريك التعرفة الجمركية

زيادة دائرة الفقر

- توجد مبالغة في هذا الطرح.
- على العكس يمكن الدولة من زيادة الايراد و بالتالي الانفاق.
- ينشط القطاع الخاص لتخفيض بعض التكاليف الغير ضرورية.
- لدى الدولة مع الشركاء الاقليميين برنامج لمكافحة الفقر.